المعيار الدولي للمحاسبة ٧
"قائمة التدفقات النقدية"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المعيار الدولي للمحاسبة ٧ "قائمة التدفقات النقدية" أخذاً في الاعتبار التعديلات الآتية:

التعديلات المدخلة على الفقرات

١٤ (إضافة)

١٤ ... ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

(أ)...

(و) المدفوعات النقدية للزكاة ولضرائب الدخل، أو المبالغ المستردة منها، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية؛

سبب الإضافة:

أُضيفت الزكاة إلى الفقرة الفرعية (و) لتشمل الزكاة حيث تعد الزكاة أحد المدفوعات النقدية في الشركات السعودية.

٣٥ (إضافة):

٣٥ يجب أن يُفصَح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب على الدخل والزكاة ويجب أن تُصنَّف على أنها تدفقات ناتجة من الأنشطة التشغيلية، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

سبب الإضافة:

أُضيفت الزكاة إلى هذه الفقرة لاشتراط عرض المبالغ المدفوعة لسداد الزكاة المستحقة، حيث تعد الزكاة أحد المدفوعات النقدية في الشركات السعودية

المعيار الدولي للمحاسبة ٧
قائمة التدفقات النقدية[١]

الهدف

تُعد المعلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقد ومُعادِلات النقد، واحتياجات المنشأة لاستغلال تلك التدفقات النقدية. وتتطلب القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون تقويماً لقدرة المنشأة على توليد النقد ومُعادِلات النقد وتوقيت ودرجة التأكد من ذلك.

وهدف هذا المعيار هو المطالبة بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد ومُعادِلات النقد الخاصة بالمنشأة باستخدام قائمة للتدفقات النقدية تصنف التدفقات النقدية الناتجة خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

النطاق

١ **يجب على المنشأة أن تُعد قائمة للتدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ويجب أن تعرضها كجزء لا يتجزأ من قوائمها المالية لكل فترة تعرض عنها القوائم المالية.**

٢ يحلّ هذا المعيار محل المعيار الدولي للمحاسبة ٧ "قائمة التغيرات في المركز المالي"، المعتمد في يوليو ١٩٧٧.

٣ يهتم مستخدمو القوائم المالية لأية منشأة بكيفية توليد المنشأة للنقد ومُعادِلات النقد، وكيفية استخدامها لها. وذلك هو الحال بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشأة وعمّا إذا كان النقد يمكن اعتباره منتجاً للمنشأة، كما هو الحال مع المنشآت المالية. وتحتاج المنشآت للنقد بشكل أساسي للأسباب نفسها مهما تباينت أنشطتها الرئيسية المنتجة للإيراد. فهي تحتاج للنقد لتنفذ عملياتها، وتؤدي واجباتها وتوفر العوائد للمستثمرين فيها. ومن ثمّ، يتطلب هذا المعيار من جميع المنشآت أن تعرض قائمة للتدفقات النقدية.

المنافع من معلومات التدفقات النقدية

٤ توفر قائمة التدفقات النقدية، عند استخدامها مع باقي القوائم المالية، معلومات تمكّن المستخدمين من تقويم التغيرات في صافي أصول المنشأة وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولتها وملاءتها) وقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية، من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة والفرص. وتفيد المعلومات عن التدفقات النقدية في تقييم قدرة المنشأة على توليد النقد ومُعادِلات النقد، وتمكّن المستخدمين من إعداد نماذج لتقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت المختلفة. وهي تعزز أيضاً من قابلية المقارنة بين تقارير الأداء التشغيلي للمنشآت المختلفة، لأنها تزيل آثار استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات والأحداث.

٥ غالباً ما تُستخدم معلومات التدفقات النقدية التاريخية كمؤشر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها ودرجة تأكدها. وهي أيضاً مفيدة في التحقق من دقة التقييمات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وفي اختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتأثير الأسعار المتغيرة.

---

[١] في سبتمبر ٢٠٠٧، عدل مجلس المعايير الدولية للمحاسبة عنوان المعيار الدولي للمحاسبة ٧ من *"قوائم التدفقات النقدية"* إلى *"قائمة التدفقات النقدية"* نتيجةً لتنقيح المعيار الدولي للمحاسبة ١ *"عرض القوائم المالية"* في ٢٠٠٧. وفي أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية" ونقل هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

التعريفات

٦ **تُستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها فيما يلي:**

النقد **يشمل النقد في الخزينة والودائع تحت الطلب.**

مُعادِلات النقد **هي استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ نقدية معلومة، وتكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة.**

التدفقات النقدية **هي التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من النقد، ومُعادِلات النقد.**

الأنشطة التشغيلية **هي أنشطة المنشأة الرئيسية المنتجة للإيرادات، والأنشطة الأخرى التي لا تُعد أنشطة استثمارية أو تمويلية.**

الأنشطة الاستثمارية **هي اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المُضمَّنة في مُعادِلات النقد والحصول على الفائدة وتوزيعات الأرباح على النحو الموضح في الفقرات ٣٤أ–٣٤د.**[٢]

الأنشطة التمويلية **هي أنشطة ينتج عنها تغيرات في حجم وتكوين حقوق ملكية المنشأة المساهم بها و اقتراضها.**

النقد ومُعادِلات النقد

٧ يُحتفظ بمُعادِلات النقد لغرض الوفاء بالتعهدات النقدية قصيرة الأجل، وليس لأغراض الاستثمار أو غيرها. ولكي يستحق الاستثمار الوصف بأنه معادل للنقد، يجب أن يكون قابلاً للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معلوم، وأن يكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة. وبناءً عليه، لا يستحق الاستثمار عادةً الوصف بأنه معادل للنقد إلا عندما يكون له أجل استحقاق قصير الأجل، مثلاً ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء. وتُستبعد استثمارات حقوق الملكية من مُعادِلات النقد، ما لم تكن في جوهرها مُعادِلة للنقد، على سبيل المثال كما في حالة الأسهم الممتازة المُقتناة خلال فترة قصيرة قبل استحقاقها والتي لها تاريخ استرداد محدد.

٨ يُعد الاقتراض من البنوك بشكل عام من الأنشطة التمويلية. وبالرغم من ذلك، ففي بعض الدول، يشكل السحب على المكشوف من البنوك، الذي يكون مستحق السداد عند الطلب، جزءاً لا يتجزأ من إدارة النقد في المنشأة. وفي هذه الظروف، يُضمَّن السحب على المكشوف من البنوك على أنه مكون للنقد ومُعادِلات النقد. ومن خصائص مثل هذه الترتيبات البنكية أنَّ رصيد النقدية في البنك يتقلب غالباً من موجب إلى مكشوف.

٩ يُستبعد من التدفقات النقدية التحركات بين البنود التي تشكل نقداً أو مُعادِلات نقد لأن هذه المكونات تُعد جزءاً من إدارة النقد في المنشأة وليست جزءاً من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وتشمل إدارة النقد استثمار النقد الفائض في مُعادِلات النقد.

عرض قائمة التدفقات النقدية

١٠ **يجب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية تقريراً عن التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفةً بحسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وعند إعداد قائمة التدفقات النقدية، يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار و أيضاً تطبيق المتطلبات العامة للقو ائم المالية في الفقرات ٩–٤٣ و١١٣ و١١٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١ "العرض والإفصاح في القو ائم المالية".**[٣]

---

[٢] تم تعديل هذا التعريف نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص التعريف قبل التعديل كما يلي: "*الأنشطة الاستثمارية* هي اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المُضمَّنة في مُعادِلات النقد".

[٣] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يجب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية تقريراً عن التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفةً بحسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية".

١١ تعرض المنشأة تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بالطريقة الأنسب لأعمالها. ويوفر التصنيف بحسب النشاط معلومات تسمح للمستخدمين بتقييم تأثير تلك الأنشطة على المركز المالي للمنشأة، وعلى مبلغ ما تمتلكه من نقد ومُعادِلات نقد. وقد تُستخدم هذه المعلومات أيضاً في تقويم العلاقات بين تلك الأنشطة.

١٢ قد تشتمل المعاملة الواحدة على تدفقات نقدية تُصنَّف بأشكال مختلفة.[٤]

الأنشطة التشغيلية

١٣ يُعد مبلغ التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية مؤشراً رئيسياً على مدى ما ولدته عمليات المنشأة من تدفقات نقدية كافية لسداد القروض، والمحافظة على القدرة التشغيلية للمنشأة، ودفع توزيعات الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل. وتُعد المعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية، مع غيرها من المعلومات، مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

١٤ تُستمد التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية بشكل رئيسي من أنشطة المنشأة الرئيسية المنتجة للإيراد. وبناءً عليه، فهي تَنتج بشكل عام من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد الربح أو الخسارة. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

(أ) المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛

(ب) المقبوضات النقدية من عوائد حقوق الملكية الفكرية والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى؛

(ج) المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات؛

(د) المدفوعات النقدية للموظفين، وبالنيابة عنهم؛

(هـ) [حذفت]

(و) المدفوعات النقدية لضرائب الدخل، أو المبالغ المستردة منها، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية؛

(ز) المقبوضات والمدفوعات النقدية من العقود المُحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة؛

(ح) المقبوضات النقدية من توزيعات الأرباح والمقبوضات والمدفوعات النقدية من الفائدة على النحو الموضح في الفقرات ٣٤ب–٣٤د.[٥]

قد ينشأ عن بعض المعاملات، مثل بيع إحدى الآلات، مكسب أو خسارة تُضمَّن في الربح أو الخسارة المثبتة. وتُعد التدفقات النقدية المتعلقة بمثل تلك المعاملات تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة الاستثمارية. وبالرغم من ذلك، تُعد المدفوعات النقدية لتصنيع أو اقتناء أصول يُحتفظ بها للتأجير للغير ثم يُحتفظ بها لاحقاً للبيع كما هو موضح بالفقرة ٦٨أ من المعيار الدولي للمحاسبة ١٦ "العقارات والآلات والمعدات"، تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التشغيلية. وتُعد أيضاً المقبوضات النقدية الناتجة من الإيجارات والمبيعات اللاحقة لمثل هذه الأصول تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التشغيلية.

١٥ قد تحتفظ المنشأة بأوراق مالية وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة، حيث تشبه في هذه الحالة المخزون المُقتنى تحديداً لإعادة البيع. وبناءً عليه، تُصنف التدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع الأوراق المالية المحتفظ بها للتعامل أو المتاجرة على أنها أنشطة تشغيلية. وبالمثل، تُصنف عادةً السلف والقروض النقدية التي تقدمها المؤسسات المالية على أنها أنشطة تشغيلية، لأنها تتعلق بنشاط المنشأة الرئيسي المنتج للإيراد.

---

[٤] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "قد تشتمل المعاملة الواحدة على تدفقات نقدية تُصنَّف بأشكال مختلفة. فعلى سبيل المثال، عندما يشمل السداد النقدي لقرض كلاً من الفائدة وأصل القرض، فيمكن أن يُصنف عنصر الفائدة على أنه نشاط تشغيلي، ويُصنَّف عنصر القرض على أنه نشاط تمويلي".

[٥] تم إضافة الفقرة الفرعية (ح) نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذه الإضافة عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

الأنشطة الاستثمارية

١٦ يعد العرض المنفصل للتدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية مهماً لأن التدفقات النقدية تعبر عن مدى ما تم إنفاقه على الموارد بقصد توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية. والنفقات التي ينتج عنها أصل مثبت في قائمة المركز المالي هي وحدها التي تستحق التصنيف على أنها أنشطة استثمارية. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية ما يلي:

(أ) المدفوعات النقدية لاقتناء العقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة، والأصول طويلة الأجل الأخرى. وتشمل هذه المدفوعات تلك المتعلقة بتكاليف التطوير المُرسملة، والعقارات والآلات والمعدات التي تُنشئها المنشأة بنفسها.

(ب) المقبوضات النقدية من مبيعات العقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة، والأصول طويلة الأجل الأخرى.

(ج) المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين الخاصة بالمنشآت الأخرى بما في ذلك الحصص في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة (بخلاف المدفوعات لتلك الأدوات التي تُعد معادلة للنقد أو تلك المحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة).

(د) المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين الخاصة بالمنشآت الأخرى بما في ذلك الحصص في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة (بخلاف المقبوضات لتلك الأدوات التي تعد معادلة للنقد، أو المحتفظ بها لأغراض التعامل، أو المتاجرة).

(هـ) السلف والقروض النقدية المقدمة لأطراف أخرى (بخلاف السلف والقروض المقدمة من منشأة مالية).

(و) المقبوضات النقدية من سداد السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى (بخلاف سلف وقروض المنشأة المالية).

(ز) المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة، إلا عندما يُحتفظ بالعقود لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو عندما تُصنف المدفوعات على أنها أنشطة تمويلية.

(ح) المقبوضات النقدية من العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة، إلا عندما يُحتفظ بالعقود لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو عندما تُصنف المقبوضات على أنها أنشطة تمويلية.

(ط) المقبوضات النقدية من الفائدة وتوزيعات الأرباح على النحو الموضح في الفقرات ٣٤أ–٣٤د.

عندما تتم المحاسبة عن عقد على أنه تحوّط لمركز قابل للتحديد، فإن التدفقات النقدية للعقد تُصنَّف بنفس طريقة تصنيف التدفقات النقدية للمركز المتحوّط له.[٦]

الأنشطة التمويلية

١٧ يعد العرض المنفصل للتدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية مهماً لأنه مفيد في التنبؤ بالمطالبات على التدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي رأس المال للمنشأة. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:

(أ) المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى؛

---

[٦] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "١٦ يعد الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية مهماً لأن التدفقات النقدية تعبر عن مدى ما تم إنفاقه على الموارد بقصد توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية. والنفقات التي ينتج عنها أصل مثبت في قائمة المركز المالي هي وحدها التي تستحق التصنيف على أنها أنشطة استثمارية. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية ما يلي: (أ) ... (ب) ... (ج) المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين الخاصة بالمنشآت الأخرى والحصص في المشروعات المشتركة (بخلاف المدفوعات لتلك الأدوات التي تُعد معادلة للنقد أو تلك المحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة)؛ (د) المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين الخاصة بالمنشآت الأخرى والحصص في المشروعات المشتركة (بخلاف المقبوضات لتلك الأدوات التي تعد معادلة للنقد، أو المحتفظ بها لأغراض التعامل، أو المتاجرة)؛ (هـ) ... (و) .... (ز) ... (ح) المقبوضات النقدية من العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة، إلا عندما يُحتفظ بالعقود لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو عندما تُصنف المقبوضات على أنها أنشطة تمويلية. عندما تتم المحاسبة عن عقد على أنه تحوّط لمركز قابل للتحديد، فإن التدفقات النقدية للعقد تُصنَّف بنفس طريقة تصنيف التدفقات النقدية للمركز المتحوّط له".

(ب) المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة؛

(ج) المتحصلات النقدية من إصدار وثائق المديونية غير مغطاة برهن والقروض والأوراق التجارية والسندات والرهونات العقارية وغيرها من أنواع الاقتراض قصير أو طويل الأجل؛

(د) التسديدات النقدية للمبالغ المقترضة؛

(هـ) المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد إيجار؛

(و) المدفوعات النقدية لتوزيعات الأرباح على النحو الموضح في الفقرة ٣٣أ؛

(ز) المدفوعات النقدية للفائدة على النحو الموضح في الفقرات ٣٤أ–٣٤د.[٧]

التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

١٨ يجب على المنشأة التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية باستخدام أحد ما يلي:

(أ) الطريقة المباشرة، حيث يُفصَح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية؛ أو

(ب) الطريقة غير المباشرة، حيث تُعدَّل الأرباح أو الخسائر التشغيلية تبعاً لما يلي:

(١) آثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية؛

(٢) أية مبالغ مؤجلة أو مستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة أو مستقبلية؛

(٣) الدخول أو المصروفات المصنفة ضمن الصنف التشغيلي في قائمة الربح أو الخسارة التي تُصنَّف التدفقات النقدية المرتبطة بها على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية؛

(٤) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التي لا تُصنَّف الدخول أو المصروفات المرتبطة بها ضمن الصنف التشغيلي في قائمة الربح أو الخسارة.[٨]

١٩ تُشجَّع المنشآت على التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة. وتوفر تلك الطريقة معلومات، لا تتيحها الطريقة غير المباشرة، قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وبموجب الطريقة المباشرة، يمكن الحصول على معلومات عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية إمّا:

(أ) من السجلات المحاسبية للمنشأة؛ أو

(ب) عن طريق تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات (الفائدة والدخل المشابه لها ومصروف الفائدة والأعباء المشابهة له في منشأة مالية) والبنود الأخرى في قائمة الدخل الشامل تبعاً لما يلي:

(١) التغيرات خلال الفترة في المخزون وفي المبالغ التشغيلية المستحقة التحصيل والمبالغ التشغيلية المستحقة الدفع؛

(٢) البنود غير النقدية الأخرى؛

(٣) البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية عبارة عن تدفقات نقدية استثمارية أو تمويلية.

---

[٧] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "١٧ يعد الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية مهماً لأنه مفيد في التنبؤ بالمطالبات على التدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي رأس المال للمنشأة. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية ما يلي: (أ) ... (ب) ... (ج) ... (د) ... (هـ) المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد إيجار.".

[٨] تم تعديل الفقرة الفرعية (ب) نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة الفرعية قبل التعديل كما يلي: "(ب) الطريقة غير المباشرة، حيث يُعدَّل الربح أو الخسارة تبعاً لآثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية، وأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة أو مستقبلية، وبنود الدخل أو المصروف المرتبطة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.".

٢٠ بموجب الطريقة غير المباشرة، يُحدَّد صافي التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل الأرباح أو الخسائر التشغيلية تبعاً لآثار ما يلي:

(أ) التغيرات خلال الفترة في المخزون وفي المبالغ التشغيلية المستحقة التحصيل والمبالغ التشغيلية المستحقة الدفع؛

(ب) البنود غير النقدية مثل الإهلاك والمخصصات ومكاسب وخسائر العملة الأجنبية غير المحققة المصنفة ضمن الصنف التشغيلي؛

(ج) الدخول أو المصروفات المصنفة ضمن الصنف التشغيلي في قائمة الربح أو الخسارة التي تكون آثارها النقدية عبارة عن تدفقات نقدية استثمارية أو تمويلية؛

(د) التدفقات النقدية التشغيلية، مثل ضريبة الدخل (وفقاً للفقرة ٣٥)، التي لا تُصنَّف الدخول أو المصروفات المقابلة لها ضمن الصنف التشغيلي في قائمة الربح أو الخسارة.

وبدلاً من ذلك، يمكن عرض صافي التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة عن طريق إظهار الإيرادات والمصروفات المصنفة ضمن الصنف التشغيلي في قائمة الربح أو الخسارة والتغيرات خلال الفترة في المخزون وفي المبالغ التشغيلية مستحقة التحصيل ومستحقة السداد وأي تدفقات نقدية تشغيلية أخرى لا تُصنَّف الدخول أو المصروفات المقابلة لها ضمن الصنف التشغيلي.[٩]

التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

٢١ يجب على المنشأة التقرير بشكل منفصل عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، باستثناء ذلك القدر من التدفقات النقدية الموضحة في الفقرتين ٢٢ و٢٤ التي يتم التقرير عنها على أساس صافٍ.

التقرير عن التدفقات النقدية على أساس صافٍ

٢٢ يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية الآتية على أساس صافٍ:

(أ) المقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء عندما تعكس التدفقات النقدية أنشطة العميل بدلاً من أنشطة المنشأة؛

(ب) المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي تكون معدلات دورانها سريعة ومبالغها كبيرة وآجال استحقاقها قصيرة.

٢٣ من أمثلة المقبوضات والمدفوعات النقدية المشار إليها في الفقرة ٢٢(أ) ما يلي:

(أ) قبول البنك للودائع تحت الطلب وتسديدها؛

(ب) الأموال التي تحتفظ بها منشأة استثمارية لصالح العملاء؛

(ج) الإيجارات المحصلة نيابة عن ملاك العقارات، والمدفوعة لهم.

٢٣أ من أمثلة المقبوضات والمدفوعات النقدية المشار إليها في الفقرة ٢٢(ب) السلف المقدمة لما يلي وسداده:

(أ) المبالغ الأصلية المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان؛

[٩] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "بموجب الطريقة غير المباشرة، يُحدَّد صافي التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل الربح أو الخسارة تبعاً لآثار ما يلي: (أ) التغيرات خلال الفترة في المخزون وفي المبالغ التشغيلية المستحقة التحصيل والمبالغ التشغيلية المستحقة الدفع؛ (ب) البنود غير النقدية مثل الإهلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة ومكاسب وخسائر العملة الأجنبية غير المحققة وأرباح المنشآت الزميلة غير الموزعة؛ (ج) جميع البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية عبارة عن تدفقات نقدية استثمارية أو تمويلية. وبدلاً من ذلك، يمكن عرض صافي التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة عن طريق إظهار الإيرادات والمصروفات المُفصح عنها في قائمة الدخل الشامل والتغيرات خلال الفترة في المخزون وفي المبالغ التشغيلية المستحقة التحصيل والمستحقة الدفع.".

(ب) شراء وبيع الاستثمارات؛

(ج) عمليات الاقتراض قصيرة الأجل الأخرى، على سبيل المثال، تلك التي لها فترة استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل.

٢٤ **يمكن التقرير، على أساس صافٍ، عن التدفقات النقدية الناشئة عن كلٍ من الأنشطة الآتية للمنشأة المالية:**

(أ) المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بقبول وسداد الودائع التي لها تاريخ استحقاق محدد؛

(ب) إيداع الودائع في منشآت مالية أخرى وسحبها منها؛

(ج) السلف والقروض النقدية المقدمة للعملاء، وسداد تلك السلف والقروض.

التدفقات النقدية بعملة أجنبية

٢٥ **يجب أن تُسجَّل التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات بعملة أجنبية بالعملة الوظيفية للمنشأة عن طريق تطبيق سعر الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي على مبلغ العملة الأجنبية.**

٢٦ **يجب أن تُترجم التدفقات النقدية لمنشأة تابعة أجنبية بأسعار الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية.**

٢٧ يتم التقرير عن التدفقات النقدية المُقوَّمة بعملة أجنبية بطريقة تتسق مع المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". ويسمح هذا باستخدام سعر صرف يُقارب السعر الفعلي. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف في فترة ما في تسجيل المعاملات التي بعملة أجنبية أو في ترجمة التدفقات النقدية لمنشأة تابعة أجنبية. وبالرغم من ذلك، لا يسمح المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ باستخدام سعر الصرف في نهاية فترة التقرير عند ترجمة التدفقات النقدية لمنشأة تابعة أجنبية.

٢٨ لا تعد المكاسب والخسائر غير المحققة، الناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية، تدفقات نقدية. وبالرغم من ذلك، يتم التقرير، في قائمة التدفقات النقدية، عن أثر التغيرات في سعر الصرف على النقد ومُعادِلات النقد المحتفظ بها أو المستحقة بعملة أجنبية من أجل مطابقة النقد ومُعادِلات النقد في بداية ونهاية الفترة. ويُعرَض هذا المبلغ بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويشمل الفروقات، إن وجدت، في حالة ما إذا تم التقرير عن تلك التدفقات النقدية بأسعار الصرف في نهاية الفترة.

٢٩ [حذفت]

٣٠ [حذفت]

الفائدة وتوزيعات الأرباح

٣١ **يجب أن يُعرض بشكل منفصل كلٌ من التدفقات النقدية من الفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة والمدفوعة. ويجب أن تُصنَّف كل منها بطريقة ثابتة من فترة لأخرى عملاً بالفقرات ٣٢ و٣٣أ و٣٤أ–٣٤د.**[١٠]

٣٢ يُضمَّن مجموع مبلغ الفائدة المدفوعة خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية، سواءً تم إثباتها على أنها مصروف ضمن الربح أو الخسارة أو تم رسملتها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٢٣ "تكاليف الاقتراض".[١١]

---

[١٠] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يجب أن يُفصَح بشكل منفصل عن كلٍ من التدفقات النقدية من الفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة والمدفوعة. ويجب أن تُصنَّف كل منها بطريقة ثابتة من فترة إلى أخرى إمّا على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية".

[١١] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يُفصَح عن مجموع مبلغ الفائدة المدفوعة خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية، سواءً تم إثباتها على أنها مصروف ضمن الربح أو الخسارة أو تم رسملتها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٢٣ "تكاليف الاقتراض"".

٣٣ [حُذفت][١٢]

٣٣أ يجب على المنشأة تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.[١٣]

٣٤ [حُذفت][١٤]

٣٤أ يجب على المنشأة، بخلاف تلك المنشآت الموضحة في الفقرة ٣٤ب، تصنيف:

(أ) الفائدة المدفوعة (على النحو الموضح في الفقرة ٣٢) على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.

(ب) الفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية.

٣٤ب يجب على المنشأة التي تستثمر في الأصول أو توفر التمويل للعملاء باعتبار أن ذلك نشاط أعمال رئيسي لها (على النحو الذي يتم تحديده عملاً بالفقرات ب٣٠–ب٤١ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨) تحديد كيفية تصنيف توزيعات الأرباح المستلمة والفائدة المستلمة والفائدة المدفوعة في قائمة التدفقات النقدية بالرجوع إلى الكيفية التي تصنف بها—عملاً بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٨—دخل توزيعات الأرباح ودخل الفائدة ومصروفات الفائدة في قائمة الربح أو الخسارة. ويجب على المنشأة تصنيف مجموع كل من هذه التدفقات النقدية ضمن صنف واحد في قائمة التدفقات النقدية (أي إمّا على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية).

٣٤ج عند تطبيق الفقرة ٣٤ب، إذا صنفت المنشأة مجموع كل من دخل توزيعات الأرباح ودخل الفائدة ومصروفات الفائدة ضمن صنف واحد في قائمة الربح أو الخسارة، فيجب عليها تصنيف مجموع كل من توزيعات الأرباح المستلمة والفائدة المستلمة والفائدة المدفوعة على أنها تدفقات نقدية ناشئة عن النشاط المرتبط بها في قائمة التدفقات النقدية. وعلى سبيل المثال، إذا صنفت المنشأة جميع مصروفات الفائدة الخاصة بها ضمن الصنف التمويلي في قائمة الربح أو الخسارة، فإنها تصنف جميع الفوائد التي قامت بدفعها على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.

٣٤د عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، قد يتعين على المنشأة تصنيف كل من دخل توزيعات الأرباح ودخل الفائدة ومصروفات الفائدة ضمن أكثر من صنف واحد في قائمة الربح أو الخسارة. وفي مثل هذه الحالة، يجب على المنشأة عند تطبيق الفقرة ٣٤ب أن تختار ضمن سياساتها المحاسبية تصنيف التدفقات النقدية ذات العلاقة ضمن نشاط واحد من الأنشطة المرتبطة بتلك التدفقات النقدية في قائمة التدفقات النقدية. وعلى سبيل المثال، إذا صنفت المنشأة مصروفات الفائدة ضمن الصنف التشغيلي والصنف التمويلي لقائمة الربح أو الخسارة، فإنها تصنف جميع الفوائد التي قامت بدفعها وفقاً لسياستها المحاسبية إمّا على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية أو تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.[١٥]

---

[١٢] تم حذف هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا الحذف عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل الحذف كما يلي: "تُصنَّف عادةً الفائدة المدفوعة والفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة على أنها تدفقات نقدية تشغيلية في المنشأة المالية. وبالرغم من ذلك، لا يوجد إجماع على تصنيف هذه التدفقات النقدية في المنشآت الأخرى. فيمكن أن تُصنَّف الفائدة المدفوعة والفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة على أنها تدفقات نقدية تشغيلية لأنها تدخل في تحديد الربح أو الخسارة. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُصنَّف الفائدة المدفوعة والفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة على أنها تدفقات نقدية تمويلية وتدفقات نقدية استثمارية على التوالي، لأنها تُعد تكاليف للحصول على موارد مالية أو عوائد على استثمارات".

[١٣] تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذه الإضافة عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

[١٤] تم حذف هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا الحذف عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل الحذف كما يلي: "يمكن أن تُصنَّف توزيعات الأرباح المدفوعة على أنها تدفق نقدي تمويلي لأنها تُعد تكاليف للحصول على موارد مالية. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُصنَّف توزيعات الأرباح المدفوعة على أنها مكون للتدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية، من أجل مساعدة المستخدمين في تحديد قدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية".

[١٥] تم إضافة الفقرات ٣٤أ-٣٤د نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذه الإضافات عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

الضرائب على الدخل

٣٥ **يجب أن تُعرض بشكل منفصل التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب على الدخل ويجب أن تُصنَّف على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.**[١٦]

٣٦ تنشأ الضرائب على الدخل عن المعاملات التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُصنَّف، في قائمة التدفقات النقدية، على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية. وفيما يمكن ربط مصروف الضريبة بسهولة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، إلا أن التدفقات النقدية الضريبية المتعلقة بها غالباً ما يكون من غير الممكن عملياً تحديدها، وقد تنشأ في فترة مختلفة عن فترة التدفقات النقدية للمعاملة التي نشأت عنها الضريبة. وبناءً عليه، تُصنَّف عادةً الضرائب المدفوعة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية. وبالرغم من ذلك، فعندما يكون من الممكن عملياً ربط التدفق النقدي الضريبي بمعاملة بعينها تنشأ عنها تدفقات نقدية تُصنَّف على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية، فإن التدفق النقدي الضريبي يُصنف على أنه نشاط استثماري أو تمويلي، بحسب ما هو مناسب. وعندما تُخصص التدفقات النقدية الضريبية على أكثر من فئة نشاط واحدة، فإنه يُفصح عن مجموع مبلغ الضرائب المدفوعة.

الاستثمارات في المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة

٣٧ عند المحاسبة عن استثمار في منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو منشأة تابعة تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية أو بالتكلفة، فإن المنشأة المستثمرة تقصر تقريرها في قائمة التدفقات النقدية على التدفقات النقدية بينها وبين المنشأة المستثمر فيها، على سبيل المثال، على توزيعات الأرباح والسلف.[١٧]

٣٨ المنشأة التي تقوم بالتقرير عن حصتها في منشأة زميلة أو مشروع مشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، تدرج في قائمة تدفقاتها النقدية التدفقات النقدية المتعلقة باستثماراتها في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك، والتوزيعات والمدفوعات أو المقبوضات الأخرى بينها وبين المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك.

التغيرات في حصص الملكية في المنشآت التابعة والأعمال الأخرى

٣٩ **يجب أن تُعرض التدفقات النقدية المجمعة الناشئة عن اكتساب أو فقدان السيطرة على المنشآت التابعة أو الأعمال الأخرى بشكل منفصل ويجب أن تُصنَّف على أنها أنشطة استثمارية.**

٤٠ **فيما يتعلق بكلٍ من اكتساب وفقدان السيطرة على المنشآت التابعة أو الأعمال الأخرى خلال الفترة، يجب على المنشأة أن تفصح، بصورة مجمعة، عن كلٍ مما يلي:**

(أ) مجموع العوض المدفوع أو المستلم؛

(ب) الجزء من العوض، الذي يتكون من نقد ومُعادِلات نقد؛

(ج) مبلغ النقد ومُعادِلات النقد في المنشآت التابعة أو الأعمال الأخرى التي اكتُسبت أو فُقدت السيطرة عليها؛

(د) مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقد أو مُعادِلات النقد في المنشآت التابعة أو الأعمال الأخرى التي اكتُسبت أو فُقدت السيطرة عليها، مُلخصة بحسب كل صنف رئيسي.

---

[١٦] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يجب أن يُفصَح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب على الدخل ويجب أن تُصنَّف على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية".

[١٧] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار "التحسينات السنوية على المعايير الدولية-مجلد ١١". ويتم تطبيق هذا التعديل لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "عند المحاسبة عن استثمار في منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو منشأة تابعة تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة، فإن المنشاة المستثمرة تقصر تقريرها في قائمة التدفقات النقدية على التدفقات النقدية بينها وبين المنشأة المستثمر فيها، على سبيل المثال، على توزيعات الأرباح والسلف".

٤٠أ لا يلزم المنشأة الاستثمارية، حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ "القوائم المالية الموحدة"، أن تُطبق الفقرة ٤٠(ج) أو ٤٠(د) على استثمار في منشأة تابعة من المطلوب قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤١ إن العرض المنفصل لآثار التدفقات النقدية الناتجة عن اكتساب أو فقدان السيطرة على المنشآت التابعة أو الأعمال الأخرى في بنود مستقلة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن مبالغ الأصول والالتزامات المقتناة أو المستبعدة، يساعد على تمييز تلك التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية الأخرى. ولا تُطرح آثار التدفقات النقدية الناتجة عن فقدان السيطرة من تلك الناتجة عن اكتساب السيطرة.

٤٢ يتم التقرير عن المبلغ المجمع للنقد المدفوع أو المستلم كعوض مقابل اكتساب أو فقدان السيطرة على المنشآت التابعة أو الأعمال الأخرى في قائمة التدفقات النقدية بالصافي بعد طرح النقد ومُعادِلات النقد المقتناة أو المستبعدة كجزء من مثل هذه المعاملات أو الأحداث أو التغيرات في الظروف.

٤٢أ يجب أن تُصنَّف التدفقات النقدية الناشئة عن التغيرات في حصص الملكية في منشأة تابعة، والتي لا ينتج عنها فقدان للسيطرة، على أنها تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التمويلية، ما لم تكن المنشأة التابعة محتفظ بها من قبل منشأة استثمارية، حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠، ويُتطلب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤٢ب تتم المحاسبة عن التغيرات في حصص الملكية في منشأة تابعة والتي لا ينتج عنها فقدان للسيطرة، على أنها معاملات حقوق ملكية (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠)، مثل قيام المنشأة الأم بالشراء أو البيع اللاحق لأدوات حقوق ملكية منشأة تابعة، ما لم تكن المنشأة التابعة محتفظ بها من قبل منشأة استثمارية ويُتطلب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبناءً على ذلك، تُصنَّف التدفقات النقدية الناتجة بنفس طريقة تصنيف المعاملات الأخرى مع الملاك الموضحة بالفقرة ١٧.

المعاملات غير النقدية

٤٣ يجب استبعاد المعاملات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام نقد أو مُعادِلات نقد من قائمة التدفقات النقدية. ويجب الإفصاح عن مثل تلك المعاملات في موضع آخر في القوائم المالية بطريقة توفر جميع المعلومات الملائمة عن هذه الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

٤٤ لا يوجد للعديد من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية تأثير مباشر على التدفقات النقدية الحالية، رغم أنها تؤثر على هيكل رأس مال وأصول المنشأة. ويتفق استبعاد المعاملات غير النقدية من قائمة التدفقات النقدية مع هدف قائمة التدفقات النقدية، لأن هذه البنود لا تنطوي على تدفقات نقدية في الفترة الحالية. ومن أمثلة المعاملات غير النقدية ما يلي:

(أ) اقتناء أصول، إمّا من خلال تحمل التزامات متعلقة بشكل مباشر بتلك الأصول أو من خلال عقد إيجار؛

(ب) الاستحواذ على منشأة عن طريق إصدار أدوات حقوق ملكية؛

(ج) تحويل دين إلى حق ملكية.

التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية

٤٤أ يجب على المنشأة أن تقدم إفصاحات تمكِّن مستخدمي القوائم المالية من تقويم التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية، ويشمل ذلك كلاً من التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية.

٤٤ب إلى الحد الذي يُعد ضرورياً للوفاء بالمتطلب الوارد في الفقرة ٤٤أ، يجب على المنشأة أن تفصح عن التغيرات الآتية في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية:

(أ) التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية التمويلية؛

(ب) التغيرات الناشئة عن اكتساب أو فقدان السيطرة على منشآت تابعة أو أعمال أخرى؛

(ج) أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية؛

(د) التغيرات في القيمة العادلة؛

(هـ) التغيرات الأخرى.

٤٤ج الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية هي التزامات تم تصنيف تدفقاتها النقدية، أو سيتم تصنيف تدفقاتها النقدية المستقبلية، في قائمة التدفقات النقدية على أنها تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التمويلية. وإضافة إلى ذلك، فإن متطلب الإفصاح الوارد في الفقرة ٤٤أ ينطبق أيضاً على التغيرات في الأصول المالية (على سبيل المثال، الأصول التي تتحوط للالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية) إذا كانت التدفقات النقدية، أو التدفقات النقدية المستقبلية، الناتجة من تلك الأصول المالية قد تم تضمينها، أو سيتم تضمينها، في التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية.

٤٤د يمكن الوفاء بمتطلب الإفصاح الوارد في الفقرة ٤٤أ عن طريق تقديم مطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والختامية في قائمة المركز المالي للالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات المحددة في الفقرة ٤٤ب. وعندما تفصح المنشأة عن مثل هذه المطابقة، يجب أن تقدم معلومات كافية تمكِّن مستخدمي القوائم المالية من ربط البنود المضمَّنة في المطابقة بقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

٤٤هـ إذا قامت المنشأة بتقديم الإفصاح المطلوب بموجب الفقرة ٤٤أ مع الإفصاحات عن التغيرات في الأصول والالتزامات الأخرى، فيجب عليها أن تفصح عن التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية بشكل منفصل عن التغيرات في تلك الأصول والالتزامات الأخرى.

ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين

٤٤و يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بترتيبات تمويل معاملاتها مع الموردين (كما هي موضحة في الفقرة ٤٤ز) التي تمكِّن مستخدمي القوائم المالية من تقييم تأثيرات تلك الترتيبات على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وعلى مدى تعرض المنشأة لمخاطر السيولة.

٤٤ز تتميز ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين بأن تعرض جهة تمويل واحدة أو أكثر القيام بدفع المبالغ التي تدين بها المنشأة إلى الموردين وموافقة المنشأة على الدفع وفقاً لشروط وأحكام الترتيبات في نفس التاريخ الذي يتم الدفع فيه للموردين أو في تاريخ لاحق. وتوفر هذه الترتيبات للمنشأة تمديد آجال الدفع، أو توفر لموردي المنشأة تبكير آجال الدفع، مقارنةً بتاريخ استحقاق دفع الفاتورة ذي الصلة. ويُشار في الغالب إلى ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين بلفظ ترتيبات تمويل سلاسل التوريد أو ترتيبات تمويل المبالغ المستحقة الدفع أو ترتيبات التخصيم العكسي. ولا يُعد من ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين الترتيبات التي تُعد فقط تعزيزات ائتمانية للمنشأة (على سبيل المثال، الضمانات المالية بما فيها خطابات الاعتماد المستخدمة كضمانات) أو أدوات تستخدمها المنشأة لتسوي بشكل مباشر مع الموردين المبالغ التي تدين بها لهم (على سبيل المثال، البطاقات الائتمانية).

٤٤ح تحقيقاً لأهداف الفقرة ٤٤و، يجب على المنشأة أن تفصح بصورة مجمعة عمّا يلي فيما يخص ترتيبات تمويل معاملاتها مع الموردين:

(أ) شروط وأحكام الترتيبات (على سبيل المثال، آجال الدفع المُمدَّدة والكفالات أو الضمانات المقدمة). ومع ذلك، يجب على المنشأة الإفصاح بشكل منفصل عن شروط وأحكام الترتيبات غير المتشابهة في شروطها وأحكامها.

(ب) المعلومات الآتية كما هي في بداية فترة التقرير ونهايتها:

(١) المبالغ الدفترية، والبنود المستقلة المرتبطة بها المعروضة في قائمة المركز المالي للمنشأة، للالتزامات المالية التي تُعد جزءاً من ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين.

(٢) المبالغ الدفترية، والبنود المستقلة المرتبطة بها، للالتزامات المالية المفصح عنها بموجب الفقرة الفرعية (١) التي تقاضى الموردون بالفعل مدفوعاتهم عنها من جهات التمويل.

(٣) المدى الزمني لتواريخ استحقاق الدفع (على سبيل المثال، ٣٠–٤٠ يوماً من تاريخ الفاتورة) لكل من الالتزامات المالية المفصح عنها بموجب الفقرة الفرعية (١) والمبالغ المستحقة الدفع للدائنين التجاريين القابلة للمقارنة التي ليست جزءاً من ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين. والمبالغ المستحقة الدفع للدائنين التجاريين القابلة للمقارنة هي، على سبيل المثال، المبالغ المستحقة الدفع للدائنين التجاريين المستحقة على المنشأة ضمن نفس خطوط أعمال، أو

نفس دول، الالتزامات المالية المفصح عنها بموجب الفقرة الفرعية (١). وفي حال اتساع الآماد الزمنية الخاصة بتواريخ استحقاق الدفع، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تفسيرية بشأن تلك الآماد الزمنية أو الإفصاح عن آماد زمنية إضافية (على سبيل المثال، آماد زمنية متدرجة).

(ج) نوع وتأثير التغيرات غير النقدية في المبالغ الدفترية للالتزامات المالية المفصح عنها بموجب الفقرة الفرعية (ب)(١). ومن أمثلة التغيرات غير النقدية تأثير عمليات تجميع الأعمال أو فروقات الصرف أو المعاملات الأخرى التي لا تتطلب استخدام النقد أو معادلات النقد (انظر الفقرة ٤٣).

مكونات النقد ومُعادِلات النقد

٤٥ **يجب على المنشأة الإفصاح عن مكونات النقد ومُعادِلات النقد، ويجب عليها عرض مطابقة بين المبالغ في قائمة تدفقاتها النقدية مع البنود المُعادلة لها التي تم التقرير عنها في قائمة المركز المالي.**

٤٦ في ضوء تنوع ممارسات إدارة النقد والترتيبات البنكية حول العالم، ومن أجل الالتزام بالمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "أساس إعداد القوائم المالية"، تُفصح المنشأة عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقد ومُعادِلات النقد.[١٨]

٤٧ يتم التقرير وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ عن تأثير أي تغيير في سياسة تحديد مكونات النقد ومُعادِلات النقد، على سبيل المثال، تغيير في تصنيف أدوات مالية كانت تُعد سابقاً جزءاً من محفظة استثمارات المنشأة.[١٩]

الإفصاحات الأخرى

٤٨ **يجب على المنشأة أن تفصح، مع تعليق من جانب الإدارة، عن مبلغ أرصدة النقد ومُعادِلات النقد المهمة التي تحتفظ بها المنشأة، والتي لا تكون متاحة للاستخدام من قبل المجموعة.**

٤٩ توجد ظروف متنوعة تكون فيها أرصدة النقد ومُعادِلات النقد، التي تحتفظ بها المنشأة، غير متاحة للاستخدام من قبل المجموعة. ومن أمثلتها أرصدة النقد ومُعادِلات النقد التي تحتفظ بها منشأة تابعة تعمل في دولة تُطبَّق فيها إجراءات رقابية على صرف العملة أو قيود قانونية أخرى عندما لا تكون الأرصدة متاحة للاستخدام العام من قبل المنشأة الأم أو المنشآت التابعة الأخرى.

٥٠ قد يكون من الملائم تقديم معلومات إضافية للمستخدمين لفهم المركز المالي وسيولة المنشأة. ويُشجَّع على الإفصاح عن هذه المعلومات، مع تعليق من جانب الإدارة، ويمكن أن يشمل ذلك:

(أ) مبلغ تسهيلات الاقتراض غير المسحوبة التي قد تكون متاحة للأنشطة التشغيلية المستقبلية ولتسوية التعهدات الرأسمالية، بما في ذلك أي قيود على استخدام هذه التسهيلات؛

(ب) [حذفت]

(ج) المبلغ المجمع للتدفقات النقدية التي تعبّر عن الزيادات في الطاقة التشغيلية بشكل منفصل عن تلك التدفقات النقدية المطلوبة للحفاظ على الطاقة التشغيلية؛

(د) مبلغ التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لكل قطاع يتم التقرير عنه (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ "القطاعات التشغيلية").

---

[١٨] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "في ضوء تنوع ممارسات إدارة النقد والترتيبات البنكية حول العالم، ومن أجل الالتزام بالمعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية"، تُفصح المنشأة عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقد ومُعادِلات النقد".

[١٩] تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يتم التقرير وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" عن تأثير أي تغيير في سياسة تحديد مكونات النقد ومُعادِلات النقد، على سبيل المثال، تغيير في تصنيف أدوات مالية كانت تُعد سابقاً جزءاً من محفظة استثمارات المنشأة".

٥١ يُعد الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية التي تعبّر عن الزيادات في الطاقة التشغيلية وعن التدفقات النقدية المطلوبة للحفاظ على الطاقة التشغيلية، مفيداً في تمكين المستخدمين من تحديد ما إذا كانت المنشأة تستثمر على نحوٍ كافٍ في الحفاظ على طاقتها التشغيلية، حيث إن المنشأة التي لا تقوم بذلك قد تضر بالربحية المستقبلية لصالح السيولة الحالية والتوزيعات على الملاك.

٥٢ يمكّن الإفصاح عن التدفقات النقدية القطاعية المستخدمين من التوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين التدفقات النقدية للأعمال ككل والتدفقات النقدية للأجزاء المكونة لها، ومدى توفر وتقلب التدفقات النقدية القطاعية.

تاريخ السريان والتحول

٥٣ يصبح هذا المعيار سارياً على القوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في ١ يناير ١٩٩٤ أو بعد ذلك التاريخ.

٥٤ عدّل المعيار الدولي للمحاسبة ٧ (المُعدل في ٢٠٠٨) الفقرات ٣٩-٤٢ وأضاف الفقرات ٤٢أ و٤٢ب. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترات المحاسبية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للمحاسبة ٢٧ (المعدل في ٢٠٠٨) لفترة أسبق، فيجب تطبيق التعديلات لتلك الفترة الأسبق. ويجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي.

٥٥ عُدِّلت الفقرة ١٤ بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" الصادرة في مايو ٢٠٠٨. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق الفقرة ٦٨أ من المعيار الدولي للمحاسبة ١٦.

٥٦ عُدِّلت الفقرة ١٦ بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" الصادرة في أبريل ٢٠٠٩. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٠ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

٥٧ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١١ "الترتيبات المشتركة"، الصادران في مايو ٢٠١١، الفقرات ٣٧ و٣٨ و٤٢ب وحذفا الفقرة ٥٠(ب). ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١١.

٥٨ عدّل الإصدار "المنشآت الاستثمارية" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٢ والمعيار الدولي للمحاسبة ٢٧)، الصادر في أكتوبر ٢٠١٢، الفقرتين ٤٢أ و٤٢ب وأضاف الفقرة ٤٠أ. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٤ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق للإصدار "المنشآت الاستثمارية". وإذا طبقت المنشأة تلك التعديلات لفترة أسبق، فيجب أن تطبق أيضاً كل التعديلات المتضمنة في "المنشآت الاستثمارية" في نفس الوقت.

٥٩ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار"، الصار في يناير ٢٠١٦، الفقرتين ١٧ و٤٤. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.

٦٠ أضافت "مبادرة الإفصاح" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ٧)، الصادرة في يناير ٢٠١٦، الفقرات ٤٤أ-٤٤هـ. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٧ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وعندما تطبق المنشأة تلك التعديلات لأول مرة، فلا يلزمها أن تقدم المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

٦١ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين"، الصادر في مايو ٢٠١٧، الفقرة ١٤. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.

٦٢ أضاف التعديل *"ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين"*، الصادر في مايو ٢٠٢٣، الفقرات ٤٤و–٤٤ح. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة تلك التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

٦٣ عند تطبيق *"ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين"*، لا يتعين على المنشأة الإفصاح عمّا يلي:

(أ) المعلومات المقارنة لأية فترات تقرير معروضة قبل بداية فترة التقرير السنوية التي تطبق فيها المنشأة تلك التعديلات لأول مرة.

(ب) المعلومات التي تتطلبها الفقرة ٤٤ح(ب)(٢)-(٣) كما هي في بداية فترة التقرير السنوية التي تطبق فيها المنشأة تلك التعديلات لأول مرة.

(ج) المعلومات التي تتطلبها الفقرات ٤٤و-٤٤ح لأية فترة أولية معروضة ضمن فترة التقرير السنوية التي تطبق فيها المنشأة تلك التعديلات لأول مرة.

٦٤ عدَّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، الصادر في أبريل ٢٠٢٤، الفقرات ٦ و١٠ و١٢ و١٤ و١٦–١٨ و٢٠ و٣١ و٣٢ و٣٥ و٤٦ و٤٧، وأضاف الفقرات ٣٣أ و٣٤أ–٣٤د، وحذف الفقرتين ٣٣ و٣٤. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.[٢٠]

٦٥ عدَّلت "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي—مجلد ١١"، الصادرة في يوليو ٢٠٢٤، الفقرة ٣٧. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة ذلك التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.[٢١]

[٢٠] تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

[٢١] تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي – مجلد ١١".